اى النحاة كلمة عند المنطقيين فان نحو امسى وعسى اى المضارع المتكلم
والحاضر نفعل وتبيس بكلمة لاحتماله الصدق والكذب واذا بطل قضية
احادية لابد من لفظين دالين على المسند والمسند اليه وليس فيه الا
الهمزة وامثالها ومادة الماضى وهما صالحان للدلالة عليهما نحكمنا بها و
الضمير المستتر فلا اعتداد به لانه اعتبار محض فلا يصار اليه الا للضرورة
بخلاف يمشى اى صيغ الغائب لان الياء فيه لا تصلح للدلالة على المحكوم عليه
او قد يظهر فاعله والا اى وان لم يكن بهيئته ولا على الزمان فهو الاسم ومن
خواصه الحكم عليه وقولهم من حرف جر وضرب فعل ماض لا يرد عليه نقضا
فانه حكم على نفس الصوت اى صوت من وضرب لا معناه اى معنى من
وضرب والمختص به اى بالاسم هو هذا اى الحكم على معناه او يوجد فيه
ولا يوجد فى غيره لكن لا مطلقا بل اذا لم يتصور بعنوان مفهوم اسمى وجعل
مراة للملاحظة واما اذا جعل عنوانه مفهوما اسميا فيحكم عليه فلا يرد
معنى من غير مستقل ولا يحتاج الى هذا القدر الحاكم على الطبيعة فى
المحصورات وما فى قوتها بل الحاكم على الافراد والاول اى الحكم على نفس
الصوت يجرى فى المهملات ايضا نحو عسق ... ايضا شروع فى تقسيم
آخر للمفرد المطلق وقد نص الشيخ فى قاطيغورياس الشفاء على ان المراد
بالاسم المنقسم الى المتواطى والمشكك مطلق المفرد سواء كان اسما
او كلمة او اداة فان اتحد معناه اى لوحظ من حيث معناه الواحد مع
تشخصه اى فذلك المفرد متلبسا مع تشخص معناه جزئى قال السيد
المحقق قدس سره الشريف الكلية والجزئية من صفات المعنى بالذات
وبالعرض من صفات اللفظ ويدخل فيه اى الجزئى المضمرات واسماء

الاشارات

الاشارات فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص
اعلم ان الوضع لابد له من ملاحظة المعنى واللفظ حين الوضع
فان لاحظهما الواضع بخصوصهما فهو الوضع الخاص والموضوع له
الخاص كوضع الانسان لمعناه وان لاحظهما بوجه كلى ووضع كل واحد
واحد من الالفاظ الصادق عليها ذلك الوجه بازاء كل واحد واحد
من المعانى الصادق عليه وجهها مرة واحدة فهو الوضع العام
والموضوع له العام وان لاحظ اللفظ بخصوصه والمعانى الكثيرة
بوجه الكلى ووضع اللفظ بازاء كل واحد واحد من تلك المعانى
فهو الوضع العام والموضوع له خاص وان كان عكس ذلك فهو الوضع
الخاص والموضوع له العام ولم يوجد على ما هو التحقيق خلافا
للعلامة التفتازانى لانه لولا ذلك لكان وجود المجازات شايعا
بلا حقيقة ولانه لا يتبادر عند الاطلاق الا الخصوصيات و
الاشتراك خلاف الاصل ثم كونها جزئية لا على الاطلاق بل
اذا كان المرجع والمشار اليه جزئيا حقيقيا وبدونه اى اللفظ المفرد
حال كونه بدون تشخص معناه متواط ان تساوت افراده اى افراد
معناه فى الصدق اى صدق ذلك المعنى عليها والا تساوت فمشكك
وحصروا التفاوت فى الاولوية فسرت بكونه فى بعض الافراد مقتضى
الذات دون بعض آخر والاولية وهى التقدم بالعلية وبالطبع
على ما فسره المحقق الدوانى والشدة والضعف والزيادة والنقصان
ثم ههنا اختلافات بين الاشراقيين والمشائين لابد من الاطلاع
عليها لطالب الصواب الاول هل فى الماهية تشكيك ام لا فالاشراقية

Copyright © King Saud University